

مجلس الإدارة

الدورة 340، جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

INS

القسم المؤسسي

التاريخ: ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠
الأصل: إنكليزي

البند الثامن عشر من جدول الأعمال

تقرير المدير العام

التقرير التكميلي السادس: استجابة مكتب العمل الدولي
في مواجهة جائحة كوفيد-١٩

غرض الوثيقة

تلخص هذه الوثيقة الدعم الذي قدمه مكتب العمل الدولي للهيئات المكونة الثلاثية للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩ (انظر مشروع القرار في الفقرة ٧٧).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتائج جميعها.

الانعكاسات السياسية: الإرشادات المقدمة ستؤخذ في الاعتبار.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة السياسات القطاعية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.340/PFA/2؛ الوثيقة GB.340/HL/2؛ الوثيقة GB340/PFA/1.

◀ المحتويات

الصفحة	
٥	أولاً - مقدمة.....
٥	ثانياً - الأحداث والمنتجات الرئيسية.....
٥	مؤتمر القمة العالمي: كوفيد-١٩ وعالم العمل.....
٥	مرصد منظمة العمل الدولية.....
٦	مركز معلومات كوفيد-١٩.....
	ثالثاً - تنفيذ الإطار السياسي لمنظمة العمل الدولية لمعالجة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-١٩.....
٦	الدعامة ١: تحفيز الاقتصاد والعمالة.....
٦	الدعامة ٢: دعم المنشآت والوظائف والمداخيل.....
٨	الدعامة ٣: حماية العمال في مكان العمل.....
٩	الدعامة ٤: الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول.....
١١	التأثير القطاعي والاستجابات القطاعية (الدعائم الأربع جميعها).....
١٣	رابعاً - مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو.....
١٤	خامساً - العمل المشترك مع الأمم المتحدة ومجموعة العشرين.....
١٤	الأمم المتحدة.....
١٤	مجموعة العشرين.....
١٥	سادساً - التعاون الإنمائي.....
١٥	سابعاً - جائحة كوفيد-١٩ وتنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.....
١٦	ثامناً - منتجات التواصل.....
١٦	تاسعاً - الاستجابة المؤسسية.....
١٧	مشروع القرار.....

◀ أولاً - مقدمة

١. دمرت جائحة كوفيد-١٩ عالم العمل. وبالإضافة إلى الخطر الذي يهدد الصحة العامة وحياة الناس، يهدد الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي سبل عيش ورفاه الملايين من الأشخاص. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٠، أودى الفيروس بحياة أكثر من مليون شخص وأغرق العالم في أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية أدت إلى فقدان ساعات عمل بما يعادل تقريباً ٥٠٠ مليون وظيفة بدوام كامل.
٢. واستجابت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بسرعة في مواجهة هذه الجائحة من خلال جهود جريئة وغير مسبوقه بهدف مكافحة تفشي المرض وضمان سلامة العمال واستدامة المنشآت والوظائف وإنعاش الاقتصاد في أعقاب حالة الطوارئ الصحية المباشرة.
٣. وأغلق مبنى منظمة العمل الدولية في جنيف في ١٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠، وكذلك كان الحال بالنسبة إلى معظم المكاتب الميدانية. وعلى الرغم من الظروف الصعبة للغاية، سرعان ما جرى تعديل وتكييف خطط العمل والنتائج والاستراتيجيات استجابة للاحتياجات المتغيرة للهيئات المكونة الثلاثية، بما في ذلك عن طريق تقييم أثر الجائحة على الوظائف والمنشآت وسبل العيش ووضع الأدوات والتوجيهات وتصميم استراتيجيات الاستجابة ودعمها، مع مراعاة مختلف الاحتياجات في بلدان مختلفة والتركيز على الفئات الأكثر استضعافاً.
٤. وتلخص هذه الوثيقة الدعم الذي قدمه المكتب إلى الهيئات المكونة للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، وتصف كيف استخدمت الموارد البشرية والمالية لتلبية طلبات الدعم. كما تتضمن الوثيقة سرداً موجزاً للترتيبات المؤسسية والعملية التي وضعها المكتب من أجل ضمان استمرارية سير الأعمال في هيكلية إدارته أثناء الأزمة.

◀ ثانياً - الأحداث والمنتجات الرئيسية

مؤتمر القمة العالمي: كوفيد-١٩ وعالم العمل

٥. في تموز/ يوليه ٢٠٢٠، نظّم المكتب أكبر تجمع من نوعه على الإنترنت للعمال وأصحاب العمل والحكومات للنظر في الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-١٩، تحدّث فيه ٥١ رئيس دولة أو حكومة. وشارك ممثلون رفيعو المستوى عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال من مجموع ٩٨ بلداً في جلسة من الجلسات الإقليمية الخمس أو جلسة من الجلسات العالمية الثلاث في مؤتمر القمة العالمي لمنظمة العمل الدولية بشأن كوفيد-١٩ وعالم العمل، وتحدث فيها أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء منظمات دولية بارزة أخرى.
٦. وأتاح مؤتمر القمة العالمي هذا فرصة للهيئات المكونة لمناقشة استجابة عالم العمل والاستماع إلى آراء قادة العالم في هذا الصدد. واتحدت الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية في دعوتها بالإجماع إلى توفير مستقبل عمل أفضل بعد الجائحة بالترافق مع العمل اللائق للجميع.

مرصد منظمة العمل الدولية

٧. حتى الآن، نشر المكتب ستة أعداد من سلسلة منشورات مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد-١٩ وعالم العمل، تقدم معلومات عن أثر الأزمة على أسواق العمل وتقديرات لساعات العمل الضائعة على الصعيد العالمي وفي الأقاليم. ومن خلال استخدام مصادر غير تقليدية وأدوات اقتصاد قياسي لسد الثغرات في إصدار البيانات أثناء الإغلاق، تناولت هذه المنشورات مواضيع مهمة مثل: "١" الانعكاسات المترتبة على دخل العمل وفق العاملين؛ "٢" القطاعات والمنشآت والعمال الأكثر عرضة للخطر؛ "٣" أثر الجائحة على العمال في الاقتصاد غير المنظم وفي صفوف الشباب والنساء. ولقد وفرّ نشر مرصد منظمة العمل الدولية تغطية مستمرة لمنظمة العمل الدولية في وسائل إعلام دولية بارزة وعزّز مكانة منظمة العمل الدولية كمنظمة رائدة في قضايا سوق العمل ضمن النظام متعدد الأطراف.

مركز معلومات كوفيد-١٩

٨. أنشأ المكتب مركزاً للمعلومات يلخص الاستجابات السياسية القطرية من جانب الحكومات والشركاء الاجتماعيين في كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية البالغ عددها ١٨٧ دولة عضواً. ويجري تحديث المركز بشكل منتظم، وهو يؤدي وظيفة منصة للهيئات المكونة لتقاسم المعارف. وسجلت هذه المنصة أكثر من ١٦٢٢١١ زيارة منذ إطلاقها في ١ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠، مع تسجيل عدد زيارات بلغت ذروتها بحوالي ٤٠٠٠ زيارة يومياً في أوائل أيار/ مايو ٢٠٢٠.

ثالثاً - تنفيذ الإطار السياسي لمنظمة العمل الدولية لمعالجة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-١٩

٩. تمحورت الرسائل السياسية الرئيسية لمنظمة العمل الدولية من أجل معالجة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-١٩ حول أربع دعائم. وتواصل معايير العمل الدولية المحدثة توفير أساس تجريبي وموثوق من أجل استجابات سياسية شاملة ومستدامة عند إعادة البناء بشكل أفضل في إطار هذه الدعائم جميعها.

<p>الدعامة ٢: دعم المنشآت والوظائف والمداخل</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع ◀ تنفيذ تدابير الاحتفاظ بالعمالة ◀ توفير الإعانات المالية/الضريبية وغيرها من الإعانات لصالح المنشآت 	<p>الدعامة ١: تحفيز الاقتصاد والعمالة</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ سياسة مالية نشطة ◀ سياسة نقدية داعمة ◀ الإقراض والدعم المالي من أجل قطاعات محددة، بما في ذلك قطاع الصحة
<p>الدعامة ٤: الاعتماد على الحوار الاجتماعي من أجل إيجاد الحلول</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ تعزيز قدرات منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وقدرتها على الصمود ◀ تعزيز قدرات الحكومات ◀ تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية ومؤسسات وعمليات علاقات العمل 	<p>الدعامة ٣: حماية العمال في مكان العمل</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ تعزيز تدابير السلامة والصحة المهنيين ◀ تكييف ترتيبات العمل (مثل العمل عن بعد) ◀ منع التمييز والاستبعاد ◀ ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية ◀ توسيع نطاق الحصول على الإجازة مدفوعة الأجر

الدعامة ١: تحفيز الاقتصاد والعمالة

١٠. في إطار الدعامة ١، ركز المكتب على مساعدة الدول الأعضاء بأدوات وبحوث لفهم الأثر المدمر لجائحة كوفيد-١٩ فهماً أفضل. وقد مهد ذلك الطريق لوضع توصيات ومشورة سياسية محددة الأهداف بشأن كيفية تحفيز اقتصاداتها والعمالة لديها.

الأدوات السياسية ومنتجات المعارف

١١. صدرت المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن التشخيص السريع لتقييم أثر كوفيد-١٩ على الاقتصاد وسوق العمل على المستوى القطري، لمساعدة الهيئات المكونة الثلاثية على توليد معلومات فورية وأنية عن آثار الجائحة على العمالة. ومن خلال استخدام هذه المبادئ التوجيهية، أجريت تقييمات سريعة بمشاركة ثلاثية قوية في أكثر من ٤٧ بلداً، بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الإقليمية مثل مصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإعمار والتنمية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

١٢. واستُكملت هذه التقييمات السريعة عن طريق دراسة استقصائية عالمية عن الشباب وكوفيد-١٩ أجريت بالشراكة مع المبادرة العالمية بشأن الوظائف اللاتقة لصالح الشباب، ركزت على العمالة والمهارات والحقوق والصحة العقلية وأفضت إلى ١٢٠٠٠ رد من ١١٢ بلداً. وأجريت أيضاً دراسات استقصائية تخصيصية، بما في ذلك عن المنشآت التي تقدم التدريب على التلمذة الصناعية ونظم التوجيه الوظيفي ووضع السياسات المتعلقة بالمهارات. وبيّنت التقديرات الجديدة للموارد المطلوبة من أجل تحقيق تغطية شاملة بالحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي، أن ثغرة التمويل قد زادت بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً منذ بداية أزمة كوفيد-١٩.
١٣. وجرى كذلك إعداد موجزات وأدوات سياسية بشأن سياسات العمالة الوطنية من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود وتدابير الاقتصاد الكلي لمساعدة المنشآت الصغيرة على تحمل جائحة كوفيد-١٩ وعمالة الشباب والمساواة بين الجنسين وخدمات التوظيف العامة وسياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك، أتاحت الأزمة فرصاً لإعادة البناء بشكل أفضل من خلال الحوار الاجتماعي بشأن الاستثمار والسياسات التجارية ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر وممارسات الأعمال التي تؤدي إلى تحقيق العمل اللائق واستجابة تركز على الإنسان. وجرى التشجيع على توسيع نطاق الروابط بين الشركات الكبرى والصغرى لتعزيز التعاون. كما جرى تسليط الضوء على برامج الاستثمار العام والمشتريات العامة باعتبارها أساسية لدعم المنشآت وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية وتعزيز انتقال عادل إلى اقتصاد أخضر.

الدعم على المستوى القطري

١٤. في العديد من البلدان، ركزت التقييمات السريعة المذكورة أعلاه على الفئات الأشد تضرراً مثل المهاجرين وعمال الاقتصاد غير المنظم والنساء والشباب. وفي بلدان أخرى، ركزت التقييمات على أثر الجائحة على أصحاب العمل والعاملين في الاقتصاد الريفي والسياحة والنسيج والملابس وقطاعات أخرى. وفي جميع البلدان والقطاعات، ركزت التقييمات على مواضيع مثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات المتعلقة بتجديد المهارات وأثر الجائحة على ظروف العمل. وقدمت جميع التقييمات توصيات سياسية محددة الأهداف تركز على تعافٍ غني بالوظائف لا يترك أحداً خلف الركب.
١٥. وبالإضافة إلى التقييمات السريعة، قدم المكتب الدعم لمكاتب الإحصاءات الوطنية والمؤسسات الأخرى المقدمة للإحصاءات الرسمية. وشمل ذلك توفير إرشادات لمقدمي البيانات من أجل دعم البلدان في جهودها الرامية إلى مواصلة جمع البيانات وتوفير بيانات بشأن آثار الجائحة على سوق العمل. كما قدم المكتب مساعدة تقنية موسعة من خلال سلسلة من ندوات التدريب الإلكترونية والدعم التقني عن بعد، بحيث استفادت منها العديد من البلدان في جهودها لمواصلة التدفق الحاسم للبيانات. وأقيمت شراكات مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والبنك الدولي لتعزيز الاتساق وتجنب التداخلات.
١٦. واستناداً إلى بيانات وتقييمات سوق العمل الموجودة والجديدة، دعم المكتب وضع سياسات وإجراء حوار ثلاثي بشأن العمالة لمواجهة أزمة كوفيد-١٩، وذلك إما من خلال مراجعة السياسات أو تحديثها أو من خلال استراتيجيات وطنية جديدة للعمالة. وفي جميع البلدان التي أجريت فيها تقييمات سريعة، أدرجت النتائج في الخطط الوطنية للاستجابة وخطط الأمم المتحدة للاستجابة.
١٧. ولتحفيز الاقتصاد والعمالة، استهدفت المشورة السياسية والمساعدة التقنية بلداناً وأقاليم وقطاعات محددة. وعلى سبيل المثال، دعمت منظمة العمل الدولية حكومة أوغندا في تصميم برنامج النقد مقابل العمل في المناطق الحضرية، وكيّفت آليات التنفيذ لدعم الأسر المستضعفة والأفراد المستضعفين الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-١٩. وقدم المكتب مساعدة تقنية لإضفاء السمة المنظمة واستراتيجيات الانتعاش المنتج في الأرجنتين وكوستاريكا وإكوادور والسلفادور وبيرو. وفي البوسنة والهرسك وطاجيكستان وأوزبكستان، قدم المكتب مساعدة تقنية لدمج الاستجابات لمواجهة كوفيد-١٩ في الاستراتيجيات الوطنية للعمالة. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، قدمت منظمة العمل الدولية مساعدة تقنية للسلطة الفلسطينية من أجل وضع خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لوزارة العمل في مواجهة جائحة كوفيد-١٩. وفي لبنان، قدم المكتب خدمات استشارية إلى وزارة العمل، إلى جانب توصيات من أجل استراتيجية فعّالة لمواجهة كوفيد-١٩، كما يجري حالياً دراسة استقصائية لتقييم أثر الأزمات المتعددة التي يواجهها لبنان، ستسهم في وضع سياسة وطنية للعمالة لتحقيق الانتعاش عن طريق عملية استشارية ثلاثية. وعزز العديد من مكاتب منظمة العمل الدولية الوظائف الخضراء والانتقال العادل كجزء من الانتعاش المنتج.

١٨. ودعم المكتب أيضاً الحكومات والشركاء الاجتماعيين في تعزيز قدرتهم على صياغة وتنفيذ سياسات ترمي إلى تحفيز الاقتصاد والعمالة. ونظم مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو) دورات افتراضية بشأن مواضيع تتراوح بين تعزيز عمالة الشباب في سياق جائحة كوفيد-١٩ وخدمات التوظيف من أجل انتقالات وظيفية فعّالة. كما ساعد المكتب في تنظيم دورة دراسية إلكترونية متاحة للجميع بشأن التلمذة

الصناعية الجيدة في سياق جائحة كوفيد-19، حضرها صناع سياسات وممارسون من 125 بلداً. علاوة على ذلك، تجري إعادة تنظيم مركز البلدان الأمريكية لتطوير المعارف في مجال التدريب المهني التابع لمنظمة العمل الدولية بما يجعله منارة للابتكار، وسيدعم الهيئات المكونة في تطوير المهارات اللازمة من أجل التحول الاقتصادي ومستقبل العمل.

الدعامة ٢: دعم المنشآت والوظائف والداخل

١٩. ركّز المكتب في دعم المنشآت والوظائف والداخل على مساعدة الهيئات المكونة في دعمها وإعانتها للمنشآت وتنفيذ تدابير الاحتفاظ بالعمالة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

الأدوات السياسية ومنتجات المعارف

٢٠. جرى إعداد موجزات وتقارير سياسية بهدف تقديم المشورة السياسية وتقاسم الممارسات الجيدة. وركزت هذه الموجزات والتقارير على جملة أمور منها دعم المنشآت وسلاسل التوريد والإمداد وبيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة وإعادة هيكلة مسؤولة على مستوى الشركات وإضفاء السمة المنظمة على الشركات والانتعاش الأخضر واستمرارية سير العمل ودعم الدخل وتدابير الحماية الاجتماعية الأخرى.

٢١. وجرى إعداد منتجات معارف ومشورة تقنية بشأن الحماية الاجتماعية على أساس التوفير العاجل لدعم دخل العمال وأسرهم وحماية صحتهم، بمن فيهم العمال المؤقتون والعاملون لحسابهم الخاص والعاملون في الاقتصاد غير المنظم والعمال المهاجرون. وعزز المكتب الدور الهام للحماية من البطالة في دعم الاحتفاظ بالوظائف وضمان أمن الدخل للباحثين عن عمل، وكذلك إعانات الأطفال والأسرة ومعاشات الشيخوخة وإعانات الإعاقة والمساعدة الاجتماعية. ويوفر مرصد الحماية الاجتماعية التابع لمنظمة العمل الدولية لمحة عامة عن أكثر من 1400 تدبير من تدابير الاستجابة الوطنية للحماية الاجتماعية التي أعلن عنها في 2008 بلدان وأقاليم. كما استحدث المكتب مجموعة من الأدوات والمشورة السياسية فيما يتعلق بتقدير تكاليف وتمويل واستدامة خطط الحماية الاجتماعية في الأجل الطويل، بما في ذلك حاسبة سريعة للحماية الاجتماعية.

٢٢. وأجريت دراسة استقصائية عالمية للمنشآت بشأن جائحة كوفيد-19 شملت نتائج أكثر من 1000 منشأة في ثمانية بلدان لتحديد الاستجابات الملموسة على مستوى الشركات، كما صيغت مجموعة من التدخلات المحددة لدعم المنشآت أثناء جائحة كوفيد-19 والانتعاش منها. وقد انصب التركيز على الصحة والسلامة والممارسات الجيدة في مكان العمل للتخفيف من أثر الجائحة على المنشآت والعمال. وتُنظمت مع شبكة التلمذة الصناعية العالمية ندوات تدريب إلكترونيان بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على التعلم أثناء العمل.

٢٣. وجرى تعزيز التعاون بين الحكومات على مختلف المستويات والجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسلطت توصيات المكتب الضوء على نهج المؤسسات ذات الصلة بالتمويل بالغ الصغر والتعاونيات ومنشآت الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأوسع نطاقاً، في تقديم خدمات وشبكات حيوية من شأنها أن تساعد الحكومات في الوصول إلى العديد من المنشآت الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص والسكان المهمشين والمستضعفين، لا سيما في الاقتصادين الريفي وغير المنظم.

الدعم على المستوى القطري

٢٤. في أفريقيا، تعاون المكتب مع شركاء مثل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، من أجل دعم برامج الحماية الاجتماعية كما عزز نظم الضمان الاجتماعي في الكاميرون ومصر وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وملاوي وموزامبيق وساو تومي وبرنسيب وزمبابوي وبلدان أخرى. وفي موزامبيق، اجتذبت المرحلة الأولى من برنامج جديد لدعم الدخل لصالح الفئات المستضعفة، أكثر من 75 مليون دولار أمريكي. وفي نيجيريا، دعم المكتب زيادة عدد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية من مليوني مستفيد إلى 3 ملايين مستفيد عن طريق دعم توسيع نطاق السجلات الاجتماعية الوطنية. علاوة على ذلك، يسترّ منظمة العمل الدولية تطوير التعلم عن بعد لدعم بقاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كابو فيردي والسنغال والصومال.

٢٥. وفي الدول العربية، أجرى المكتب في الأردن تحليلاً لثغرات الحماية الاجتماعية بهدف إرشاد عملية إنشاء منظمة العمل الدولية ومؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن صندوقاً للطوارئ للاحتفاظ بالعمالة والحماية من البطالة. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، ساهمت منظمة العمل الدولية في تقرير الحكومة المعنون "دراسة الأثر الاجتماعي لجائحة كوفيد-19"، ودعمت المنظمة الحكومة في استكشاف الخيارات من أجل نظام تأمين ضد البطالة. وفي لبنان، قدمت المنظمة المساعدة لإجراء تقييم كمي لاحتياجات الحماية الاجتماعية وثغراتها.

وبالشراكة مع اليونيسف، دعم المكتب تصميم وتنفيذ المشروع الوطني للدعم الاجتماعي، الذي أتاح استفادة الأسر المستضعفة من تحويلات نقدية في هذا البلد المتضرر من الأزمة.

٢٦. وفي آسيا والمحيط الهادئ، عزز المكتب الحماية الاجتماعية باعتبارها مكوناً أساسياً من مجموعات حوافز مالية لحماية العمال وتعزيز الطلب الإجمالي ودعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. وفي سري لانكا، تقود منظمة العمل الدولية مشروعاً بتمويل من الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة بشأن كوفيد-١٩ فيما يتعلق بالدعم السريع والعاجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لحماية وظائف ودخل عمال الاقتصاد غير المنظم. وفي الهند، جرى تقديم الدعم لتخطيط استمرارية سير أعمال المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر التي تشارك في سلاسل التوريد والإمداد في قطاع البيع بالتجزئة إلكترونياً والشركات متعددة الجنسيات للتخفيف من مخاطر وقوع اضطرابات في الأسواق. وعلى المستوى الإقليمي، تشارك منظمة العمل الدولية مع اليونيسف في رئاسة ائتلاف الأمم المتحدة القائم على القضايا المطروحة بشأن الإدماج والتمكين، الذي يقدم الدعم التقني للفرق القطرية للأمم المتحدة لمساعدة البلدان على المضي قدماً نحو نظم حماية اجتماعية أكثر شمولاً وقدرة على مواجهة الصدمات.

٢٧. وفي أوروبا وآسيا الوسطى، أجرى المكتب ستة دراسات استقصائية للمنشآت شملت منظمات وطنية لأصحاب العمل بشأن أثر الجائحة على استمرارية سير الأعمال في غرب البلقان وأوكرانيا. وفي جمهورية مولدوفا، جرى تدريب ٩٠ شخصاً من مالكي ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إدارة استمرارية سير الأعمال. وفي البوسنة والهرسك، قدم المكتب الدعم بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة قضايا تتعلق بإعادة تنظيم سلاسل التوريد والإمداد المحلية وتيسير الوصول إلى أسواق جديدة. علاوة على ذلك، قُدمت المشورة التقنية في غرب البلقان وقبرغيزستان وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا بشأن تكييف وتقييم تكلفة نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق التغطية. كما قدم المكتب المساعدة التقنية لإجراء تغيير تشريعي بهدف توسيع نطاق تغطية إعانات البطالة في جمهورية مقدونية الشمالية.

٢٨. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، شملت التدخلات دعم الحماية الاجتماعية والدعم العملي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ القواعد والتدابير الجديدة ووضع أدوات وأدلة عملية مثل خطط استمرارية سير الأعمال. واستحدث المكتب خدمات إضافية في تنظيم المشاريع، بما في ذلك تدعيم الجهود الرامية إلى تعزيز روح تنظيم المشاريع لدى النساء وممارسات الأعمال المسؤولة.

الدعامة ٣: حماية العمال في مكان العمل

٢٩. تتسم حماية العمال في مكان العمل بأنها ركيزة بالغة الأهمية لتحقيق استجابة وانتعاش فعالين ومستدامين في مواجهة كوفيد-١٩. وبالنظر إلى مشاركة النساء بأعداد كبيرة في وظائف الخط الأمامي والقطاعات عالية المخاطر مثل الصحة والرعاية وتزايد الطلب على عمل المرأة غير مدفوع الأجر في الرعاية وتقارير عن تزايد حوادث العنف المنزلي، أولى المكتب اهتماماً خاصاً إلى المساواة بين الجنسين في استجابته لمواجهة كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، سجل المكتب التصديقات المطلوبة لجعل اتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠)، تدخل حيز التنفيذ في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

الأدوات السياسية ومنتجات المعارف

٣٠. للمساعدة على الوقاية من جائحة كوفيد-١٩ والسيطرة عليها في العمل، استُحدثت قائمة مرجعية للعمل وصدرت في ٢٠ لغة. واستُكملت القائمة المرجعية بواسطة إرشادات وأدوات خاصة بكل قطاع لتقييم مخاطر العدوى والتخفيف من حدتها وموجز سياسي وإرشادات عملية من أجل ضمان العودة الآمنة إلى العمل ودليل لإدارة المخاطر النفسية والاجتماعية المرتبطة بالعمل ودليل عملي بشأن العمل عن بعد أثناء جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها. وفي إطار اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل، دعت جهود التوعية الدول الأعضاء إلى إدراج الإرشادات المتعلقة بالجائحة في النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيين^١. وجرت مناقشة الدور المحدد لهيئات تفتيش العمل في معالجة الأزمة من خلال ندوة تدريب إلكترونية عالمية وندوتي تدريب إلكترونيين إقليميتين.

^١ تقرير عالمي وندوة تدريب إلكترونية عالمية سجلا عدد مشاهدين تجاوز ١٣٠٠٠ مشاهد، وأحداث عالمية في ٣٠ بلداً.

٣١. وكان لأزمة كوفيد-١٩ تأثير كبير على ١,٦ مليار عامل في الاقتصاد غير المنظم، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الفقر. وأعدّ المكتب موجزات سياسية وأدوات بشأن العمالة غير المنظمة، بما في ذلك من أجل العمال المنزليين. وسلط المكتب الضوء على الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين الخدمات الصحية وضمان حصول الجميع على رعاية صحية جيدة. وقدمت موجزات مواضيعية معارف قائمة على البيانات بشأن تدابير الاستجابة في مجال الحماية الاجتماعية والخيارات السياسية، بما في ذلك بشأن الإعانات أثناء الإجازة المرضية والحجر الصحي وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل عمال الاقتصاد غير المنظم^٢ والعمال المهاجرين.
٣٢. وأتيحت لوضعي السياسات والهيئات المكونة إرشادات سياسية في الوقت المناسب من أجل حماية العمال المهاجرين وحقوق العمل للاجئين والأشخاص النازحين قسراً أثناء جائحة كوفيد-١٩. ومن خلال تطوير المعارف والتوعية، استرعى المكتب الانتباه أيضاً إلى المخاطر وأوجه الاستضعاف المختلفة التي تواجهها الفئات الأشد تضرراً من قبيل الأشخاص المعوقين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والشعوب الأصلية والقبليّة، ويكون كثير من هذه الفئات عرضةً للتمييز كما أنهم ممثلون تمثيلاً غير متناسب في الاقتصاد غير المنظم.
٣٣. وعملت منظمة العمل الدولية بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة والحكومات والشركاء الاجتماعيين في قطاع النقل البحري لإيجاد حلول بهدف مواصلة عمليات الشحن على الرغم من القيود الشديدة على التنقل ولضمان حقوق البحارة، ولا سيما الحصول على الرعاية الصحية والإجازة على البر والعودة إلى الوطن. وقدمت منظمة العمل الدولية المشورة إلى الهيئات المكونة والشركاء الآخرين بشأن تنفيذ اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، بصيغتها المعدلة في هذا السياق، بما في ذلك عن طريق نشر مذكرة معلومات بشأن قضايا العمل البحري وكوفيد-١٩.
٣٤. وفي السياق ذاته، قدمت منظمة العمل الدولية المشورة للحكومات والشركاء الاجتماعيين بشأن معايير العمل وجائحة كوفيد-١٩ ونشرت إجابات على الأسئلة الأكثر تكراراً المتعلقة بالمسائل التي أخذت في الاعتبار في إطار الدعائم الأربع. وعلى وجه الخصوص، عقد المكتب العديد من الاجتماعات التقنية الافتراضية مع مسؤولين حكوميين وشركاء اجتماعيين واستجاب لطلبات من ١٢ دولة عضواً للحصول على الدعم في صياغة تشريعات العمل، استهدف بعضها سد الثغرات التنظيمية في مجالات مثل العمل عن بعد. كما تدخل المكتب بناءً على طلب الشركاء الاجتماعيين لتقديم المشورة للحكومات بشأن المبادرات التشريعية ذات الصلة بكوفيد-١٩ التي قد يكون لها تأثير سلبي على المبادئ والحقوق الأساسية في العمل أو معايير العمل أو الحوار الاجتماعي. ومن خلال الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اتخذ المكتب تدابير للتخفيف من التأثير الضار للجائحة على هيئات الإشراف ولضمان استمرارية سير عمل لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات ولجنة الحرية النقابية واللجان التخصيصية المشكّلة بموجب المادة ٢٤ من خلال اجتماعات افتراضية.
٣٥. واحتفالاً باليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، نظّم المكتب مع اليونيسف نقاشاً افتراضياً رفيع المستوى بشأن كوفيد-١٩ وعمل الأطفال. وتبرز وثيقة عمل مشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونيسف بعنوان جائحة كوفيد-١٩ وعمل الأطفال: في وقت الأزمة يحين وقت عمل، احتمال دفع ملايين إضافيين من الأطفال إلى عمل الأطفال نتيجة أزمة كوفيد-١٩، مما قد يؤدي إلى أول ارتفاع في عمل الأطفال بعد ٢٠ عاماً من التقدم. وشكّل التصديق الشامل على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) من قبل جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٨٧ دولة عضواً، أحد المعالم المهمة لمنظمة العمل الدولية وتذكيراً في الوقت المناسب بأهمية معايير العمل الدولية. وفي هذا الصدد، لا تقتصر الوثيقة المعنونة كوفيد-١٩ والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل على معالجة القضاء الفعلي على عمل الأطفال، بل تتناول أيضاً أولويات رئيسية لحماية وتعزيز جميع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ضمن إطار الاستجابة الأوسع نطاقاً لمنظمة العمل الدولية من أجل مواجهة كوفيد-١٩.

الدعم على المستوى القطري

٣٦. في أفريقيا، دعمت منظمة العمل الدولية وضع ونشر مبادئ توجيهية للسلامة والصحة المهنيين في بلدان مثل الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا وموريتانيا وساو تومي وبرنسيب وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وتونس، وتعاونت المنظمة مع الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. وفي كوت ديفوار، استهدف المكتب عمال الاقتصاد غير المنظم من خلال حملات توعية بشأن كيفية انتشار الفيروس وعواقبه الصحية. وفي موريتانيا وزمبابوي، دعم المكتب المنشآت غير المنظمة في تحويل خطوط إنتاجها من أجل حماية الناس ودعم مقامي

^٢ انظر:

الرعاية الصحية وتلبية الحاجة إلى السلع والخدمات. وفي إثيوبيا، دعمت منظمة العمل الدولية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في وضع بروتوكول لمكان العمل استجابة لمواجهة كوفيد-19. وقُدِّم الدعم من أجل وضع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي لمواجهة كوفيد-19 ووضع نهج متنسق للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل حماية العاملين في مجال الصحة. ويسر العمل مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، إنشاء الفريق الاستشاري لخبراء الاتحاد الأفريقي المعني بالسلامة والصحة المهنيين بهدف الاستجابة لمواجهة جائحة كوفيد-19.

٣٧. وفي الدول العربية، دعمت منظمة العمل الدولية على نحو مماثل وضع مبادئ توجيهية وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيين من خلال ترجمة ونشر إصدارات منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية المعنية، ودعمت برامج افتراضية لبناء القدرات بشأن تحسين تدابير السلامة والصحة المهنيين وتفتيش العمل في سياق جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى إعداد موجز سياسي إقليمي، جرى إعداد وثائق سياسية قطرية بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على العمال المهاجرين في الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

٣٨. وفي أوروبا وآسيا الوسطى، استجابت منظمة العمل الدولية لطلبات عدة حكومات فيما يتعلق بمبادرات السلامة والصحة المهنيين للتمكين من الاستئناف الآمن للنشاط الاقتصادي وتصميم تدابير حماية للاقتصاد غير المنظم. وجرى تدريب حوالي ١٥٠٠ مفتش عمل ومسؤولين آخرين عن إنفاذ القانون في بلدان غرب البلقان وأوكرانيا.

٣٩. وفي أمريكا اللاتينية والكاربي، استحدث المكتب أداة من ١٠ مراحل من أجل عودة آمنة وصحية إلى العمل في زمن جائحة كوفيد-19. ودعم المكتب وضع بروتوكولات بشأن السلامة والصحة المهنيين للعمال الريفيين والعمال المنزليين في المكسيك، كما دعم وضع الاستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنيين في كوستاريكا. وفي البرازيل، دعم المكتب استحداث التقييم الذاتي على شبكة الإنترنت بشأن السلامة والصحة المهنيين في قطاعات مثل البناء وتغليف اللحوم. علاوة على ذلك، تعاون المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين واللاجئين الفنزوليين، كما دعم المبادرات التشريعية بشأن العمل عن بُعد في شيلي وعمال المنصات في الأرجنتين. كذلك، أدرجت منظمة العمل الدولية التخفيف من الآثار السلبية للجائحة في نشاطها الهادف إلى القضاء على عمل الأطفال.

٤٠. ونفذ المكتب عدداً من التدابير لدعم العمال المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إجراء حوارات "ثلاثية وأكثر" بشأن أثر كوفيد-19 على العمال المهاجرين في بلدان المنشأ في جنوب آسيا ومنصة على الإنترنت لإتاحة الاعتراف بمهارات المهاجرين العائدين في بنغلاديش وتقييمات لسلاسل القيم بهدف تحديد القطاعات الكفيلة بإدماج المهاجرين واللاجئين في بلدان المقصد وإعادة إدماجهم في أسواق العمل في بلدانهم. علاوة على ذلك، وقّر المكتب للعمال المهاجرين معلومات ومستلزمات صحية ومأوى، كما ساعدهم على استرداد نفقات الهجرة والأجور غير المدفوعة وعلى إجراء تحويلات نقدية ودعم سبل الانتصاف القانونية. واعتباراً من آب/ أغسطس ٢٠٢٠، قدمت مراكز موارد المهاجرين المدعومة من منظمة العمل الدولية، الدعم لأكثر من ١٨٥٠٠٠ عامل مهاجر، بلغت نسبة النساء ٣٩ في المائة منهم.

الدعامة ٤: الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول

٤١. منذ آذار/ مارس ٢٠٢٠، أعاد المكتب هيكله أجزاء كبيرة من نشاطه المتعلق بالحوار الاجتماعي^٣ لدعم الهيئات المكونة الثلاثية في استجابتها لمواجهة الأزمات ووضع الحوار الاجتماعي في صميم عملية وضع السياسات، بالاعتماد على أفضل الممارسات الدولية ومعايير منظمة العمل الدولية المعنية^٤. وشكّل الحوار الاجتماعي، بحكم طبيعته الشاملة، جزءاً من عمل المكتب ضمن الدعائم الثلاث الأخرى للإطار السياسي لمنظمة العمل الدولية وعملها الخاص بكل قطاع لمواجهة أزمة كوفيد-19.

الأدوات السياسية ومنتجات المعارف

٤٢. بعد تفشي الجائحة، أصدر المكتب العديد من الموجزات السياسية والوثائق والأدوات الإرشادية بشأن دور الجهات الفاعلة في الحوار الاجتماعي ومؤسساته في معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك في مجالات السلامة والصحة المهنيين والحماية الاجتماعية والإدارة السليمة لسوق العمل وغيرها من

^٣ بصورة خاصة، خطة العمل المنقحة بشأن الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣؛ انظر الوثيقة (Rev.) GB.335/INS/3.

^٤ مثل توصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، ٢٠١٧ (رقم ٢٠٥).

المجالات السياسية^٥. ويتضمن ذلك موجزات عن الحاجة إلى الحوار الاجتماعي وأمثلة عن تدابير تفاوض أصحاب العمل والعمال لمنع انتشار كوفيد-١٩ وحماية سبل العيش ودعم الانتعاش.

٤٣. وقاد مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال عملية جمع المعلومات بشأن آثار الجائحة على قطاع الأعمال والعمال وأصدرا مواد سياسية ومعرفية ذات صلة.

٤٤. وفيما يتعلق بالعمل مع الهيئات المكونة لأصحاب العمل، جرى تنقيح خطط العمل المنفق عليها مسبقاً لتقديم استجابات فورية للاحتياجات الناشئة والملحة الجديدة لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال وأعضائها بهدف تقليل الأثر السلبي للجائحة. وجرى على المستوى العالمي وضع أدوات عملية لدعم منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال في مجالات السلامة والصحة المهنيين والعمل من المنزل والعودة الآمنة إلى العمل وقضايا أخرى في مكان العمل وخطط استمرارية سير الأعمال، ثم جرى تكييفها لتراعي الظروف القائمة على المستوى المحلي. بالإضافة إلى ذلك، جرى وضع نماذج أدوات من أجل إجراء دراسة استقصائية بشأن الاحتياجات المرتبطة بتعافي المنشآت وتقييم احتياجات التدريب الناشئة عن كوفيد-١٩. وساعد مركز تورينو في وضع ورقمنة المزيد من هذه الأدوات التي استخدمتها الهيئات المكونة لأصحاب العمل في جميع الأقاليم.

٤٥. وبالإضافة إلى البيانات التي جرى جمعها من أجل مركز معلومات كوفيد-١٩، أجرى مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل دراسة استقصائية عالمية عن أثر الجائحة على منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال وعلى عملياتها. وقد وفرت هذه الدراسة أساساً لاستعراض التدخلات المستقبلية في ضوء الانعكاسات المحتملة في الأجل المتوسط والطويل للجائحة وتعافي المنشآت. وسيظل التركيز منصباً على الاستراتيجيات الجديدة للاحتفاظ بالعضوية وتقديم الخدمات، فضلاً عن التوعية السياسية بشأن تعافي قطاع الأعمال وقدرته على الصمود. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت المعلومات الواردة في مركز معلومات منظمة العمل الدولية، الأساس لوثيقة بحث ستنتشر في نهاية عام ٢٠٢٠، بشأن الدور المستقبلي لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال. وأخيراً، نُظمت ندوات تدريب إلكترونية بشأن مواضيع سياسية رئيسية لتمكين تقاسم المعلومات والمعارف بين منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال. وجرى إصدار عدة منشورات، بما في ذلك دليل لأصحاب العمل بشأن الوقاية من كوفيد-١٩ والعودة الآمنة إلى العمل وخطة من ست مراحل بشأن استمرارية سير الأعمال لمواجهة كوفيد-١٩.

٤٦. وأجرى مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال اتصالات بمنظمات العمال في جميع أنحاء العالم لجمع ونشر استجابات نقابات العمال الوطنية لمواجهة الجائحة، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات الحوار الاجتماعي والتدابير الحكومية وانتهاك حقوق العمال، مع التركيز على الفئات الأكثر استضعافاً (مثل العمال المهاجرين والعمال في قطاع الصحة في الخط الأمامي وعمال الاقتصاد غير المنظم). وأصدر هذا المكتب عدة موجزات بشأن بعض معايير العمل الدولية الرئيسية ودور نقابات العمال، فضلاً عن ١٢ مقطع فيديو بلغات متعددة بشأن دور نقابات العمال في معالجة القضايا العاجلة المتعلقة بالجائحة مثل المعلومات المضللة والوصم والعنف في العمل.

٤٧. ونُشرت مواد مكتوبة من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية ودورات وندوات تدريب إلكترونية، إلى جانب ممارسات ابتكارية للحوار الاجتماعي لمواجهة الأزمة^٦ ونظم مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال أكثر من ٤٠ ندوة تدريب إلكترونية لنقابات العمال النشطة على المستويات العالمية والإقليمية والإقليمية الفرعية. ولأول مرة، ستعقد أكاديمية مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية بشأن الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية دورة فترة السنتين بصورة أكاديمية إلكترونية، في حين ستستخدم وحدة جديدة لمجموعة أدوات العلاقات

^٥ انظر:

ILO, "Social Dialogue on Occupational Safety and Health in the COVID-19 Context: Ensuring a Safe Return to Work – Practical Examples", Brief, 26 August 2020; ILO, "The Role of Social Dialogue in Formulating Social Protection Responses to the COVID-19 Crisis", Brief, 6 October 2020; ILO, "Social Dialogue as a Governance Tool during the Covid-19 Pandemic: Global and Regional Trends and Issues", Brief, forthcoming.

^٦ على سبيل المثال، ندوة تدريب إلكترونية لمنظمة العمل الدولية في موسكو بعنوان "The Role of Social Dialogue in supporting employment and advancing towards economic recovery" (١٣ تموز/ يوليو ٢٠٢٠)؛ ندوة تدريب إلكترونية لمكتب الأنشطة الخاصة بالعمال/ مكتب منظمة العمل الدولية في بيروت بعنوان "الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول في الدول العربية" (٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٢٠)؛ مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومنظمة أصحاب العمل في شرق أفريقيا ومنتدى القطاع الخاص التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، بعنوان "Developing Policy Frameworks for Recovery & Prosperity from the COVID-19 Pandemic" (١٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

الصناعية العالمية (IR Toolkit) بشأن تعزيز العلاقات الصناعية في أوقات الأزمات، في التدريبات على شبكة الإنترنت.

الدعم على المستوى القطري

٤٨. حظيت الحوارات الثنائية والثلاثية (الإلكترونية) بالدعم على مختلف المستويات (على مستوى المنشآت وعلى المستوى القطاعي والوطني والعاير الحدود). وجرى تقديم توصيات للمجالس الوطنية للحوار الاجتماعي والمؤسسات المماثلة أو الهيئات التخصيصية المكلفة بتصميم تدابير على المستوى الوطني لمنع انتشار كوفيد-١٩ وحماية سبل العيش ودعم التعافي. وساهم المكتب في تعزيز أو إعادة تنشيط آليات المشاورات الثلاثية، بما في ذلك في الأرجنتين وإكوادور وبنما وزامبيا، كما ساهم على سبيل المثال في إثيوبيا وكينيا، في تعزيز التعاون بين الإدارة والعمال في مكان العمل. وتضافر الشركاء الاجتماعيون معاً في الهند للتواصل مع الوحدات الاقتصادية والعمال في الاقتصاد غير المنظم من أجل بناء حوار اجتماعي أقوى في الاقتصاد غير المنظم الذي يستوعب نسبة ٩٠ في المائة من القوى العاملة في البلاد.

٤٩. علاوة على ذلك، تواصل مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال على نحو مباشر ومكثف مع رابطات أصحاب العمل ومنظمات العمال على المستوى الوطني، وقدم لها تدريباً محدد الأهداف ومساعدة تقنية. وشملت الإجراءات الرئيسية على المستوى القطري بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين لتقييم أثر الجائحة على العمال والمنشآت، مع التركيز على الفئات المستضعفة وابتكار حلول تستند إلى الالتزام الثلاثي. كما قُدمت المساعدة إلى الشركاء الاجتماعيين في الوصول إلى موارد مركز تورينو لبناء القدرات، بما في ذلك من خلال توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٠. وتضمنت المساعدة المقدمّة إلى الحكومات فيما يتعلق بالعودة الآمنة إلى العمل، مكونات بشأن تعزيز دور الشركاء الاجتماعيين في تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المعنية (مثل إجراء مسح للمخاطر وتقييم الأخطار وترتيبات تخفيف أثر الجائحة على الفئات المستضعفة). واستُكمل هذا الإجراء بندوات تدريب إلكترونية ثلاثية بشأن دور نظم تفتيش العمل أثناء الجائحة. وتعاون برنامج "عمل أفضل" المشترك بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولي، مع وزارات العمل والعمالة في البلدان التي ينشط فيها من أجل إعداد مواد لاستشارة الوعي بشأن جائحة كوفيد-١٩ لإدارة المصانع والعمال.

التأثير القطاعي والاستجابات القطاعية (الدعائم الأربع جميعها)

٥١. أبرز التأثير المدمر لجائحة كوفيد-١٩ على عالم العمل وآثاره المتباينة والعميقة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، أهمية السياسات القطاعية الاستباقية والمحكمة التصميم في الاستجابة لمواجهة الأزمة. وأعد المكتب سلسلة من ١٧ موجزاً قطاعياً تشمل جميع الدعائم الأربع للإطار السياسي لمواجهة كوفيد-١٩. وتهدف هذه الموجزات إلى مساعدة هيئاته المكونة في تقييم أثر الجائحة على قطاعات محددة وإلى إبراز أدوات منظمة العمل الدولية وصكوكها القائمة للمساعدة على استدامة المنشآت وحماية العمال.

٥٢. علاوة على ذلك، وضع المكتب إرشادات وقوائم مرجعية جديدة خاصة بكل قطاع للوقاية من كوفيد-١٩ والحد من انتشاره في قطاعات الزراعة والتعليم والخدمات الصحية والتعددين والنقل البحري والنسيج والملابس والجلد والأحذية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية. وساهمت المنظمات القطاعية لأصحاب العمل والعمال في إعداد هذه الموجزات والأدوات باعتبارها مخزناً للممارسات الجيدة والدروس المستخلصة للمساعدة على إعادة البناء بشكل أفضل.

٥٣. ودعم المكتب الجهود التي تبذلها الهيئات المكونة لإعداد بيانات مشتركة وتوجيه دعوات إلى اتخاذ إجراءات من أجل حماية العمال ودعم المنشآت، بما في ذلك البيان المعنون كوفيد-١٩: الإجراءات في صناعة الملابس العالمية، وهو دعوة إلى اتخاذ الإجراءات، أطلقتها المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال والشبكة العالمية IndustriALL. ويسر المكتب إجراء مشاورات منتظمة مع اللجنة الثلاثية الخاصة بالمنشآت بموجب اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، بصيغتها المعدلة، مما أفضى إلى إصدار بيان هيئة مكتب اللجنة بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ودعا البيان إلى الاعتراف بالبحارة كعمال رئيسيين وإعفاتهم من أي قيود على السفر ومراعاة اعتباراتهم الخاصة لتمكينهم من الالتحاق بسفنهم ومغادرتها والعودة إلى أوطانهم دون مصاعب.

◀ رابعاً - مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو

٥٤. أجرى مركز تورينو، أثناء جائحة كوفيد-١٩، تعديلاً على حافظته للتحويل من التدريب المباشر إلى التعلم وبناء القدرات على شبكة الإنترنت على مستوى الأفراد والمؤسسات والنظم.
٥٥. وتشمل خدمات التدريب التي يقدمها المركز في استجابة مباشرة لمواجهة كوفيد-١٩، دورة للتعلم عن بعد بعنوان دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أثناء جائحة كوفيد-١٩، وصل عدد المشاركين فيها إلى ٢٥٠٠ مشارك بأربع لغات. كما قدم المركز الدعم لرقمنة برامج كيف تبدأ مشروعك وتحسنه وبرنامج "تعرف على قطاع الأعمال"، مما أتاح لشركاء منظمة العمل الدولية مواصلة التدريب والتعليم في مجال الأعمال طوال فترة الإغلاق.
٥٦. علاوة على ذلك، قام المركز بتصميم وتقديم دورة تدريبية على شبكة الإنترنت بشأن الحماية الاجتماعية، وفرت لما يزيد على ١٥٠ ممارساً من أكثر من ٥٠ بلداً إمكانية الوصول إلى أحدث المعلومات المتاحة بشأن الاستجابات الفعالة لمواجهة الجائحة. وأضيفت وحدة جديدة بشأن إدارة الأزمات الصحية وأزمة كوفيد-١٩ إلى المنصة سهلة الاستخدام على الأجهزة المحمولة بشأن العناصر الأساسية للسلامة والصحة المهنيين من أجل منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال. وجرى وضع نسق تدريب جديدة على شبكة الإنترنت لممثلي العمال، بما في ذلك دورات دراسية على شبكة الإنترنت بشأن الحوار الاجتماعي والسلامة والصحة المهنيين والعنف والتحرش وأكاديمية رقمية تدريبية للعمال بشأن مستقبل العمل.
٥٧. وتشمل خدمات تنمية القدرات التي يقدمها المركز في استجابة مباشرة لمواجهة كوفيد-١٩، منصة لإدارة المعارف بعنوان "طريق نحو الصمود: استدامة الأعمال والعمل اللائق أثناء جائحة كوفيد-١٩"، أدمجت في المنصة الشاملة لاستجابة منظمة العمل الدولية لمواجهة كوفيد-١٩.

◀ خامساً - العمل المشترك مع الأمم المتحدة ومجموعة العشرين

الأمم المتحدة

٥٨. منذ بداية الجائحة، كثف المكتب تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشكل كبير. كما قدم مساهمات يعتد بها في إطار عمل الأمم المتحدة من أجل الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لمواجهة كوفيد-١٩. علاوة على ذلك، قاد المكتب عملية وضع الموجز السياسي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن عالم العمل وجائحة كوفيد-١٩. كما دخل المكتب في شراكة مع وكالات أخرى لإصدار منظور إحصائي بشأن الطريقة التي تغير بها جائحة كوفيد-١٩ أسواق العمل وجمع إحصاءات العمل. وساهم المكتب أيضاً في الموجز السياسي للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان وجائحة كوفيد-١٩ وفي البيان المشترك بشأن الاستجابة الشاملة لمسائل الإعاقة لمواجهة أزمة كوفيد-١٩. وعلى المستوى القطري، تعاون الموظفون الوطنيون لمنظمة العمل الدولية والفرق المعنية بالعمل اللائق في الفرق القطرية للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، بهدف تقديم المساعدة في تصميم وتنفيذ برامج الاستجابة الوطنية لمواجهة كوفيد-١٩.
٥٩. ودعم المكتب إنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للأمم المتحدة لمواجهة كوفيد-١٩، الذي يدعم البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في التغلب على الأزمة. علاوة على ذلك، شرع المكتب في عمليات تشاورية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو، على التوالي، لمراجعة وتعزيز أطر التعاون القائمة مع التركيز بشكل أكبر على أهداف التنمية المستدامة وجائحة كوفيد-١٩. وأدى ذلك إلى إطلاق إطار عمل عالمي جديد يحدد سبعة مجالات ذات أولوية ستعزز فيها منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتائج التنمية المستدامة في عالم العمل في سياق هذه الجائحة. وبالإشتراك مع الفاو وموتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، أعد المكتب كذلك مذكرة معلومات للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة بشأن الخدمات المشتركة التي يمكن أن تقدمها للبلدان عند مواجهة كوفيد-١٩.
٦٠. وشمل تعاون المكتب مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ما يلي: "١" وضع أداة عملية لتطبيقها في المرافق الصحية بهدف حماية موظفي الصحة في إطار برنامج العمل من أجل الصحة المشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية؛ "٢" مدخلات من أجل الموجز السياسي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-١٩ وتحويل قطاع السياحة؛ "٣" تنظيم دراسة استقصائية عالمية للمنشآت بشأن أثر الجائحة على تدريب العمال والتلامذة الصناعيين والمتدربين مع الفريق المشترك بين الوكالات

المعني بالتعليم والتدريب المهنيين والتقنيين؛ "٤" إصدار بيان مشترك مع الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية بشأن جائحة كوفيد-١٩ وسبل العيش والأمن الغذائي؛ "٥" العمل بشكل وثيق مع المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الصحة العالمية لإعداد إرشادات بشأن الوقاية من كوفيد-١٩ والحد من انتشاره؛ "٦" إصدار بيان مشترك مع المنظمة البحرية الدولية والأنكاد والمنظمة الدولية للهجرة والفاو ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الطيران المدني الدولي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، يدعو جميع الحكومات إلى الاعتراف الفوري بالبحارة باعتبارهم عمالاً رئيسيين وإزالة العقبات التي تحول دون تغيير الطواقم.

مجموعة العشرين

- ٦١. قدم المكتب دعماً نشطاً إلى الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين في الاستجابة لمواجهة كوفيد-١٩، من خلال:
 - بيان للمدير العام لمكتب العمل الدولي خلال القمة الافتراضية الاستثنائية لقادة مجموعة العشرين في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٠، وفي أعقاب ذلك طلب قادة مجموعة العشرين من منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي رصد أثر الجائحة على العمالة؛
 - عروض عن أثر جائحة كوفيد-١٩ على العمالة والإطار السياسي لمنظمة العمل الدولية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩ في اجتماعات وزراء العمل والعمالة؛
 - بيانات في اجتماعات وزراء السياحة لمجموعة العشرين والشراكة في قطاع الصحة والتنمية لمجموعة العشرين.

◀ سادساً - التعاون الإنمائي

- ٦٢. قام المكتب وهيئاته المكونة بتطوير وتكييف حافظة التعاون الإنمائي وإعادة تحديد أغراضها لمواجهة أزمة كوفيد-١٩. وقُدِّمت إرشادات إلى الفرق المعنية بالعمل اللائق والمكاتب القطرية من أجل إدارة أثر عمليات الإغلاق وترتيبات العمل عن بُعد. وجرى وضع خطط طوارئ لمختلف المشاريع، مع مراعاة خطط العمل المحددة والتغطية الجغرافية. ودعم شركاء التمويل الموافقة على إدخال تعديلات على الميزانيات وخطط العمل وترتيبات التنفيذ.
- ٦٣. وجرى استحداث وتنفيذ أساليب ابتكارية لتقديم الخدمات، وفي الوقت نفسه ضمان سلامة وصحة الهيئات المكونة وشركاء التنفيذ، فضلاً عن موظفي منظمة العمل الدولية. وشملت هذه الأساليب استخدام شركاء محليين بديلين وهواتف محمولة لإجراء دراسات استقصائية ومنصات للتعليم الإلكتروني وخدمات استشارية تقنية افتراضية.
- ٦٤. وكمثال على ذلك، تمكّن البرنامج الدولي الرائد للقضاء على عمل الأطفال وأكثر من إعادة تنظيم أنشطته في أكثر من ٦٠ بلداً لرصد أثر كوفيد-١٩ عن كثب، ولا سيما على الفتيات والعمل الجبري. وجمع البرنامج الرائد للسلامة + الصحة للجميع بدوره ٥,٥ مليون دولار أمريكي في تمويل إضافي لمساعدة الهيئات المكونة في قطاع الملابس في مختلف البلدان. وأعيد نشر فرق برنامج العمل الأفضل في جميع أنحاء العالم لتقديم الدعم للمصانع والعمال فيما يتعلق بالمسائل الحاسمة في الصحة والسلامة والعلاقات الصناعية، ولتنسيق الحملات الإعلامية والتدريب للشركاء الوطنيين وتقديم المشورة السياسية والمساعدة على الجمع بين الحكومات وأصحاب العمل والمشتريين الدوليين لاستحداث استجابات مشتركة على المستويين الوطني والدولي.
- ٦٥. وأعدت الشراكة من أجل برنامج تحسين آفاق الأشخاص المشردين قسراً والمجموعات المضيفة (PROSPECTS)، تنظيم الأنشطة في العديد من البلدان لدعم الجهود الرامية إلى تقييم أثر كوفيد-١٩ على اقتصادات المناطق المضيفة للاجئين، من أجل إرشاد إعادة التصميم المحتملة لهذا البرنامج واتخاذ تدابير للتخفيف من أثر الجائحة، مثل برامج الطوارئ المعنونة "النقد مقابل العمل". ولا تزال المناقشات جارية بين الشركاء والجهات المانحة بشأن إعادة تحديد أغراض البرنامج في المستقبل على أساس كل بلد على حدة في إطار الاستجابات الوطنية لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ وأثرها على المناطق المضيفة للاجئين. واستبقت مشاريع أخرى تغيير الطلب على الخدمات واستجابات له، مثل: توسيع نطاق تغطية نظم الحماية الاجتماعية وغيرها من رزم الإغاثة والمساعدة الاقتصادية للفئات المحرومة؛ توزيع بطاقات جهاز الصرف الآلي على العاملين في برنامج الاستثمار كثيف العمالة، على غرار الإجراء الذي اتُبع في الأردن لضمان استمرار مدفوعات الرواتب خلال

فترة الإغلاق؛ توفير فرصة لأصحاب الأعمال والعاملين المسرّحين ليعززوا قدرتهم التنافسية مع تحسّن مهارتهم الرقمية في إندونيسيا؛ دعم المنشآت الصغيرة لإعادة تحديد أغراضها لإنتاج معدات الوقاية الشخصية في زامبيا.

٦٦. وقدم الشركاء الدعم أيضاً لبرامج التعاون الإنمائي الجديدة لتنفيذ برامج التحويلات النقدية وحماية دخل العمال وضمان استمرارية سير الأعمال. وأجريت تدخلات بشأن الحوار الاجتماعي وسياسات السلامة والصحة المهنية وتوفير معدات الوقاية الشخصية واستخدامها وحملات استثارة ووعي عمال الاقتصاد غير المنظم، لتعزيز قدرتهم على الصمود أمام الصدمات في المستقبل. ودعمت هذه التدخلات والعديد من التدخلات الأخرى البلدان في استراتيجياتها الوطنية لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتعافي منها، كما أدت دوراً رئيسياً في رسم معالم استراتيجية الأمم المتحدة للتعافي الاجتماعي والاقتصادي.

◀ سابعاً - جائحة كوفيد-١٩ وتنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

٦٧. في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أصدر المكتب إرشادات لجميع الموظفين بشأن تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ في سياق جائحة كوفيد-١٩، كما وضع في إطار الالتزامات المقررة في البرنامج والميزانية لفترة السنتين، تدابير لفسح المجال أمام ما يلزم من سرعة ومرونة وقدرة على التكيف من أجل دعم استجابات الهيئات المكونة لمواجهة الجائحة. وجرى تكيف الاستراتيجيات الخاصة بكل بلد والحصائل العالمية المتوخاة في ضوء تغيير الطلبات والظروف الوطنية في ١٠٦ دول أعضاء وأقاليم.

٦٨. وجرى تكيف جميع المنتجات العالمية التي استُحدثت لتحقيق النتائج السياسية المتوخاة، كما جرى استعراض أكثر من ثلث مجموع نتائج البرامج القطرية المخطط لها في بداية عام ٢٠٢٠ وفقاً لذلك. وأُولي انتباه خاص لتعزيز قدرات الاستجابة والقدرة على الصمود لدى الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات الحوار الاجتماعي، فضلاً عن حماية العمال والمنشآت.

٦٩. وأُخذت تدابير استباقية لتمكين المديرين في منظمة العمل الدولية من استخدام الموارد المتاحة من أجل استجابة منظمة العمل الدولية لمواجهة كوفيد-١٩. وبحلول منتصف عام ٢٠٢٠، جرى تحديد ما يقرب من ٣,٦ مليون دولار أمريكي من ادخارات تأتت من تكاليف الموظفين في الميزانية العادية بسبب تباطؤ أنشطة التوظيف، وبفضل هذه الادخارات، جرى تمويل المبادرات المرتبطة بكوفيد-١٩ لدعم الهيئات المكونة، بما في ذلك التقييمات السريعة المذكورة أعلاه لأثر الجائحة على أسواق العمل وتدخلات السلامة والصحة المهنية. واستُخدم أكثر من ٧٠ في المائة (أو حوالي ١٣,٤ مليون دولار أمريكي) من الموارد المخصصة من الحساب التكميلي للميزانية العادية لتمويل استراتيجيات الاستجابة لمواجهة كوفيد-١٩ في ٣١ دولة عضواً، مع التركيز على توليد العمالة والحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي والمنشآت المستدامة والحماية في العمل والحماية الاجتماعية.

٧٠. وسوف يقدم مزيد من التفاصيل المتعلقة بانعكاسات جائحة كوفيد-١٩ على تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٤١ (إذار/مارس ٢٠٢١).

◀ ثامناً - منتجات التواصل

٧١. مع بداية الجائحة العالمية، حوّل المكتب تركيز تواصله نحو أثر كوفيد-١٩ على عالم العمل والاستجابة العالمية لمنظمة العمل الدولية. وفي سياق الحاجة المفاجئة إلى التحول إلى العالم الافتراضي، بُذل جهد خاص للإسراع في استحداث منصات جديدة وتكليف الاتصالات لضمان وصول الجماهير الخارجية والداخلية إلى المعلومات والمعارف التي يحتاجون إليها. وسرعان ما أصبحت ندوات التدريب الإلكترونية قناة اتصال رئيسية. وجرى وضع البنية التحتية اللازمة، إلى جانب دعم الموظفين وتدريبهم في هذا الصدد.

٧٢. وأنشئت بوابة خاصة بكوفيد-١٩ على الموقع العام لمنظمة العمل الدولية على شبكة الإنترنت لتنظيم جميع محتويات المعارف والاتصالات لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالجائحة. واستفادت المنصة من تحديث وتعزيز صفحات الإنترنت للإدارات في حافظة السياسات العامة، التي تضمنت أيضاً وسائل اتصال جديدة مثل المدونات الصوتية بشأن المسائل المرتبطة بالأزمة. ومنحت منصة أخرى الحكومات وقادة أصحاب العمل وقادة العمال حيزاً لنقاش توصياتهم وتجاربهم في الاستجابة لمواجهة الجائحة. وكانت الغاية من سرد شهادات بصيغة المتحدث

للعمال ولأصحاب العمل بشأن كوفيد-١٩، هي تسليط الضوء على الأثر الإنساني للجائحة في مختلف القطاعات والأقاليم.

٧٣. واسترشد المكتب في عمله باستراتيجية اتصال عالمية بشأن جائحة كوفيد-١٩ لبلورة الصيغة السردية لرسائل منظمة العمل الدولية وضمان إتاحة ثروة المعارف والتوصيات والمعلومات الصادرة عن المكتب للجماهير الرئيسية. وشمل ذلك استحداث نموذج فعال للترويج الافتراضي لمرصد منظمة العمل الدولية ومنتجات المعارف الرئيسية الأخرى. كما أدت ملخصات لمقاطع فيديو قصيرة من أجل موجزات سياسية وأدوات جديدة إلى تعزيز الوعي بالمحتوى المعرفي المنشور على وسائل الإعلام الاجتماعية.

٧٤. ويمثل إبقاء الموظفين على اطلاع والتزام، أولوية من أولويات التواصل الداخلي لمواجهة الجائحة. وقد تحقق ذلك من خلال التحديث المستمر للصفحة الأولى للشبكة الداخلية (بما في ذلك قسم مخصص للمسائل المتعلقة بكوفيد-١٩) والإصدارات الأسبوعية من النشرة الإخبارية الداخلية لمنظمة العمل الدولية ورسائل منتظمة من المدير العام إلى جميع موظفي منظمة العمل الدولية.

◀ تاسعاً - الاستجابة المؤسسية

٧٥. بعد فترة وجيزة من تفشي الجائحة، قرر رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع نائبي الرئيس، تأجيل الدورة ٣٣٨ لمجلس الإدارة، التي كان قد تقرر عقدها في الأصل في الفترة من ١٢ إلى ٢٦ مارس/ آذار ٢٠٢٠. ومنذ ذلك الحين، عقدت هيئة مكتب مجلس الإدارة، إلى جانب الأعضاء الآخرين في الفريق التوجيهي الثلاثي، اثني عشر اجتماعاً افتراضياً لضمان استمرارية سير عمل الإدارة السديدة لمنظمة العمل الدولية طالما كان مجلس الإدارة غير قادر على الاجتماع شخصياً. وفي هذه الاجتماعات، ظل الفريق التوجيهي على اطلاع دائم على أثر الجائحة على عمليات منظمة العمل الدولية ودُعي إلى تمهيد الطريق أمام مجلس الإدارة ليكون في مركز يمكنه من اتخاذ قرارات عاجلة وهامة عن طريق المراسلة في أربع مناسبات منذ آذار/ مارس ٢٠٢٠. وشمل ذلك تأجيل الدورة ١٠٩ لمؤتمر العمل الدولي من حزيران/ يونيو ٢٠٢٠ إلى حزيران/ يونيو ٢٠٢١ ووضع قواعد إجرائية وترتيبات خاصة للدورة ٣٤٠ لمجلس الإدارة الافتراضية بالأساس.

٧٦. واستمر التواصل بين المكتب وهيئاته المكونة الثلاثية وبين الهيئات المكونة نفسها ومع المنظمات الأخرى في النظام متعدد الأطراف والجهات الفاعلة العالمية الأخرى خلال فترة الإغلاق وما بعدها. ومنذ آذار/ مارس ٢٠٢٠، جرى تنظيم أكثر من ٢٥٠ اجتماعاً افتراضياً من المقرر (بما في ذلك ندوات تدريب إلكترونية ودورات للمعلومات والتدريب واجتماعات لمجموعتي أصحاب العمل والعمال والمجموعات الإقليمية)، كما جرى في الفترة نفسها، تنظيم أكثر من ١٧٠٠ اجتماع افتراضي من المكاتب الخارجية لمنظمة العمل الدولية.

◀ مشروع القرار

٧٧. أحاط مجلس الإدارة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة GB.340/INS/18/6 وطلب من المدير العام القيام بما يلي:

- (أ) مراعاة التوجيهات المقدمة لإرشاد إجراءات المكتب واستجابته في مواجهة أزمة كوفيد-١٩؛
- (ب) تقديم المزيد من التفاصيل المتعلقة بانعكاسات جائحة كوفيد-١٩ على تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١).